تقرير عن النزوح والعودة في ليبيا

الجولة 33 • سبتمبر - أكتوبر 2020

مشروع ممول من
الاتحاد الأوروبي

© المنظمة الدولية للهجرة 2020

جميع الحقوق محفوظة لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه بنظام الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأية وسيلة، إلكترونيةٍ كانت أو ميكانيكية أو بالنسخ أو التسجيل أو غير ذلك، إلا بإذن كتابي مسبق من المنظمة الدولية للهجرة

صورة الغلاف:موظفو المنظمة الدزولية للهجرة بصدد إعداد مجموعات المواد غير الغذائية لتوزيعها على النازحين في شهر سبتمبر 2020/ مؤيد الزغداني / المنظمة الدولية للهجرة

المحتويات

أبرز نتائج الجولة 33 4

لمحة عامة 5

النزوح وفيروس كوفيد 19-..... 6

الدراسة السريعة للأسر العائدة..... 7

مناطق النزوح والعودة..... 11

خريطة مناطق النزوح والعودة..... 13

التركيبة الديمغرافية 13

دوافع النزوح 14

التقييم المتعدد القطاعات للمناطق 16

الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية 16

الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية وفقا للمناطق 17

الصحة 18

الأمن والأعمال المتعلقة بالألغام..... 19

التعليم 20

الغذاء 21

المواد غير الغذائية وإمكانية الوصول إلى الأسواق 22

السكن..... 23

المياه، الصرف الصحي والنظافة الصحية 25

المنهجية 27

الخريطة المرجعية ليبيا..... 28

IOM LIBYA

أبرز النتائج
الجولة 33 سبتمبر- أكتوبر 2020

النازحون داخليا

316.415
النازحون في ليبيا

88%
نسبة الذين نزحوا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية

68%
نسبة النازحين الذين يعيشون في مساكن يتولون دفع إيجارها بأنفسهم

العائدون

567.802
العائدون في ليبيا

91%
عادوا إلى مناطق أصلهم بسبب تحسّن الوضعية الأمنية

86%
نسبة العائدين الذين عادوا للإقامة في مساكنهم الأصلية

أبرز 3 مناطق سجلت نزوحا

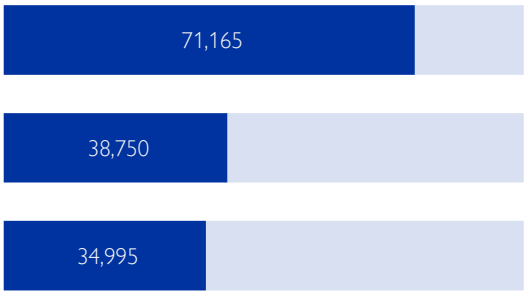

أبرز 3 مناطق سجلت عودة

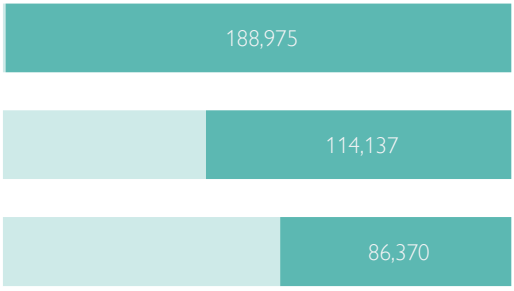

2.148
مقابلة مع المزودين الرئيسيين للبيانات
(الجولة 33، تتبع التنقل)

659 من أصل 667
محلة

100% من
البلديات

مشروع ممول من طرف الاتحاد الأوروبي

لمحة عامّة

يستعرض هذا التقرير نتائج الجولة الثالثة والثلاثين المستخلصة من عمل وحدة تتبّع التنقل الخاصّة بمصفوفة تتبع النزوح في ليبيا والتي تغطّي الفترة الممتدة بين شهري سبتمبر وأكتوبر من سنة 2020. وخلال فترة الدراسة، أفضى توقّف الأعمال العدائية والتقدّم الذي تمّ احرازه في إحلال السّلام إلى اتفاق على وقف إطلاق النار بين الطرفين المتنازعين. ونتيجة لذلك، عادت أعداد متزايدة من الأسر التي كانت نازحة سابقا إلى مناطق أصلها في غرب ليبيا نظرا لتحسّن الوضع الأمني فيها.

هذا وقد ارتفع عدد العائدين خلال هذه الجولة من تجميع البيانات من 493.716 في الجولة 32 إلى 567.802 عائدا في الجولة 33. وخلال هذه الجولة، تزايد عدد الأسر العائدة في منطقة طرابلس بـ 32.251 فردا ليبلغ مجموع 114.137 عائدا تم إحصاء أغلبهم في أبو سليم وعين زارة.

وفي المقابل، انخفض عدد النازحين من 425.714 نازحا إلى 392.241 نازحا في الجولة33. وقد ارتفع عدد العائدين في منطقة طرابلس بـ 3.694 أسرة (18.471 فردا). وعلى نفس المنوال، تزايد عدد العائدين في بلديات منطقة الجفارة في جنوب طرابلس (مثل السواني بن آدم، السبيعة، العزيزية وسوق الخميس) بعدد 57.400 فرد ليبلغ مجموع 86.370 عائدا.

وقد توجهت نسبة كبرى من هؤلاء العائدين إلى مساكنها الأصلية في المناطق التي تضررت سابقا من النزاع في قصر بن غشير والسبيعة والسواني بن آدم في الجفارة، فضلا على بلديتي أبو سليم وعين زارة في جنوب طرابلس.

وباشرت مصفوفة تتبع النزوح في اجراء استطلاع رأي سريع حول الأسر العائدة في مناطق العودة (في قصر بن غشير) من أجل فهم حركيات العودة والتحديات التي تواجه النازحين الذين عادوا إلى مناطق أصلهم ويشمل هذا التقرير أيضا استنتاجات أولية عن استطلاع الرأي (يرجى الاطلاع على الصفحة 12). وقد أفادت نسبة لا تتجاوز خمس (19 في المائة) الأسر العائدة المستطلعة أنّه لم تلحق أيّة أضرار بمساكنها، فيما ذكرت الأغلبية (نسبة 58 في المائة) أنّ مساكنها قد تضررت بصفة ضئيلة إلى متوسطة. أمّا النسبة المتبقية (23 في المائة) فقد تضررت مساكنها تضررا كبيرا بسبب النّزاع المسلّح. وكذلك برزت محدودية الخدمات العمومية وانقطاع التيار الكهربائي وإمدادات المياه في قائمة التحديات الرئيسية التي تواجه العائدين.

وخلال شهري سبتمبر وأكتوبر من سنة 2020، استمر نسق انخفاض حالات النزوح الجديدة الذي تمّ تسجيله في الجولة السابقة من تجميع البيانات. ونتيجة لذلك، انخفض عدد الأفراد النازحين داخليا في ليبيا من 392.241 فردا خلال الجولة 32 إلى 316.415 فردا في هذه الجولة. ويُظهر الرسم البياني 1 أدناه جدول النزوح في ليبيا وفقا لبيانات مصفوفة تتبع النزوح. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن هذا التقرير ملخّصا للاستنتاجات المتعلّقة بكوفيد 19 من مشاورات المنظمة الدولية للهجرة مع الأفراد النازحين والمجتمعات المستضيفة في 16 بلدية في ليبيا بالنيابة عن الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بالنزوح الداخلي (يرجى الاطلاع على الصفحة 6).

الرسم البياني عدد 1 الجدول الزمني للنزوح والعودة

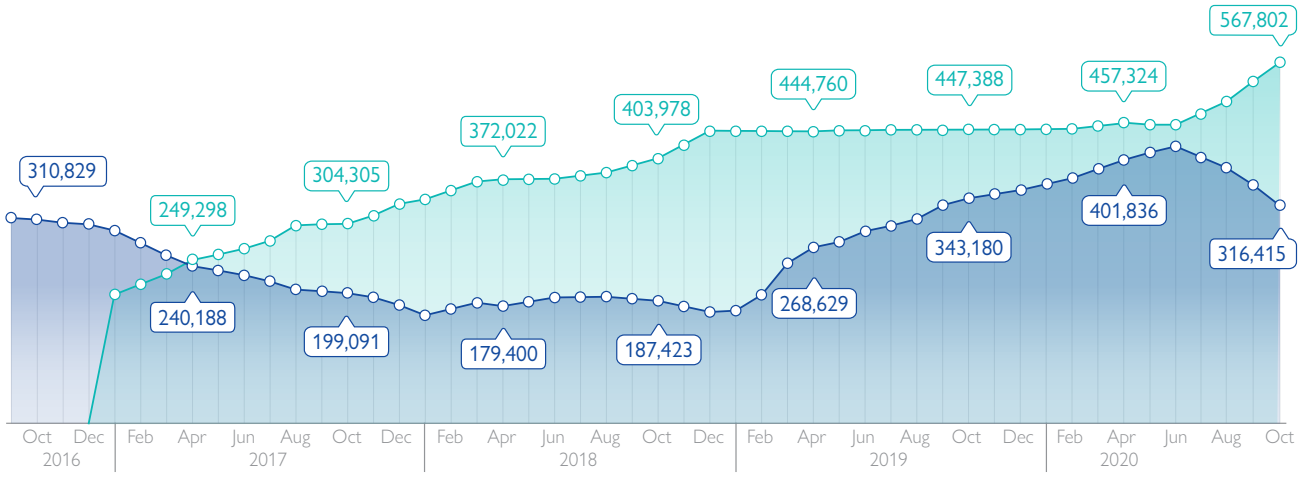

النزوح وفيروس كوفيد 19

اضطلع الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بالنزوح بدور بالغ الأهمية في إذكاء الوعي والعمل على معالجة حالة النزوح التي طال أمدها وتحقيق حلول مستدامة لفائدة الأفراد النازحين في إطار النزاع المسلح والعنف وانتهاك الحقوق الإنسانية فضلا على الكوارث والآثار السلبية لتغيّر المناخ.

وفي إطار هذا الإجراء، يستعدّ هذا الفريق لصياغة تقرير للأمين الأمين للأمم المتحدة يشمل توصيات ملموسة وعملية حول كيفية تحسين الاستجابة للنزوح الداخلي. وبسبب انتشار وباء كوفيد 19، تعذّر على الفريق السفر إلى ليبيا وفي المقابل تمّ تكليف الشركاء بالتشاور مع المجتمعات المتضررة بالنيابة عنها. وفي ليبيا، كلّف الفريق شركاءه المتمثّلين في المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومجلس اللاجئين النرويجي لإجراء مشاورات بالنيابة عن الفريق مع النازحين والمجتمعات المستضيفة بشأن الحلول المستدامة للنزوح والمشاركة والمساءلة والحماية، إلى جانب وباء كوفيد 19. ويكمن الهدف من هذه المشاورات في تحسين فهم المخاوف التي تشغل بال المجتمعات المتضررة وقد كان لمشروع مصفوفة تتبع النزوح الخاص بالمنظمة الدولية للهجرة النصيب الأكبر من المشاورات التي أجريت في ليبيا حيث شملت 16 بلدية ذات تواجد كبير للنازحين وقادت فيها 98 مناقشة جماعية مركزة مع النازحين والمجتمعات المستضيفة. ومثلت بلديات أبو سليم والقطرون والخمس والكفرة وبني وليد والقره بولي وغات وجنزور ومسلاته وصبراته وسبها وسرت وسوق الجمعة وأوباري ووادي عتبة وزليتن البلديات التي قادت فيها مصفوفة تتبع النزوح مشاورات في إطار جزء من عمليات يتم إجراؤها على نطاق البلد.

وتجدون في الأسفل الاستنتاجات الرئيسية الخاصة بمصادر المعلومات الخاصة بوباء كوفيد 19 وبأهم مخاوف السكان المتضررين من النزوح في علاقة بهذا الوباء.

النازحون داخليا

عندما طرح السؤال حول مصادر المعلومات المتعلقة بكوفيد 19، أجاب النازحون أنّهم يتلقون المعلومات من عدّة مصادر منها التلفاز والإذاعة والإنترنت والمنشورات، بالإضافة إلى مختلف المنظمات الإنسانية. هذا وتعلّقت أبرز مخاوفهم بسرعة انتشار الفيروس وبإمكانية إصابة أحد أفراد أسرهم به. وقد عبّروا عن خوفهم على صحّة من يعانون من أمراض مزمنة والمتقدمين في السن من بين أفراد أسرتهم. كما أنّهم قد تحدّثوا عن مسألة مهمّة أخرى تثير قلقهم وهي تتمثل في الآثار السلبية للوباء على دخلهم كنتيجة لإجراءات الإغلاق والتقييدات المفروضة على التنقل. ومن بين المسائل الأخرى التي أثارت قلق النازحين نذكر وضع قطاع الخدمات الصحية المتدهور في ليبيا حيث أنّ العديد من النازحين يعتقدون أنّ المستشفيات ليست مهيّئة للتصدي لهذه الأزمة. وأخيرا، عبّر النازحون الذين شاركوا في المناقشات الجماعية عن قلقهم من كون العديد من الأشخاص غير ملتزمين بالتباعد الاجتماعي وبالإجراءات الأخرى التي قرّرها مسؤولو الصحة من أجل منع العدوى.

المجتمعات المستضيفة

خلال المناقشات الجماعية التي دارت بين المجتمعات المستضيفة للنازحين، عبّر العديد من المشاركين عن مخاوفهم من نسبة الوفيات المرتفعة بسبب كوفيد 19 ومن عدم توفر التلقيح والرعاية الصحية المناسبة في ليبيا.

وبالإضافة إلى ذلك، يساورهم القلق حول التأثير المحتمل للفيروس على صحّة أفراد أسرتهم، خاصّة الأكثر ضعفا من بينهم. هذا وقد تحدّثوا أيضا عن النتائج السلبية للإغلاق ولتقييد التنقل في علاقة بمصادر رزقهم وبمداخيلهم. كما أنّهم قد عبّروا عن قلقهم من نقص الكمّامات ومن أسعارها، إلى جانب نقص مستلزمات الحماية الشخصية الأخرى. وزيادة على ذلك، أفادوا أنّهم يخشون من تدهور وضع القطاع الصحّي في ليبيا الذي قد ينتج من ارتفاع حالات الإصابة بكوفيد 19. وقد ذكروا أنّ المستشفيات ليست مجهّزة للتصدّي لهذا الوباء. هذا وقد عبّروا عن شعورهم بالقلق أيضا من انقطاع دراسة الأطفال بسبب انعدام الأمن في الأشهر المنقضية وبسبب الإجراءات المفعّلة لمقاومة تفشّي فيروس كوفيد 19 حاليا.

الدراسة السريعة للأسر العائدة

بالتزامن مع الارتفاع المطرد لعدد الأفراد النازحين داخليا العائدين إلى أماكن إقامتهم المعتادة طيلة فترة تجميع البيانات، شرعت مصفوفة تتبع النزوح في إجراء دراسة سريعة حول العائدين في شهر نوفمبر من سنة 2020. وفيما يلي الاستنتاجات الأولية للدراسة السريعة للأسر التي جريت مع 86 أسرة تم اختيارها بصفة عشوائية قد عادت إلى مساكنها في بلدية قصر بن غشير جنوب طرابلس.

معطيات حول الأسر العائدة

من بين الـ 68 أسرة عائدة شاركت في هذا الاستطلاع، كانت نسبة 33 في المائة منها ذات ربّات أسرة نساء. أما بالنسبة إلى نسبة الـ67 في المائة المتبقية فقد كانت أسر ذات أرباب أسرة رجال. وفي المتوسط، تكونت الأسر العائدة من 6 أفراد وكانت نسبة الإناث 54 في المائة ونسبة الرجال 46 في المائة. وبلغت نسبة الأطفال 47 في المائة (أعمارهم 18. سنة أو أقل) منهم 24 في المائة صبيان و23 في المائة بنات.

دينامية العودة

من بين الـ86 أسرة عائدة، ذكر 83 ربّ أسرة منها (96.5 في المائة) أنّ جميع أفراد أسرتهم قد عادوا إلى أماكن إقامتهم المعتادة ما يعني انتهاء نزوح الأسرة. أمّا بالنسبة إلى الثلاثة المتبقين من أرباب الأسرة (3.5 في المائة) فقد ذكروا أنّ أفراد أسرتهم لم يعودوا كلّهم لأنّ مساكنهم المتضررة من الحرب لازالت قيد الإصلاح وليست ملائمة للعودة. ذكرت الأغلبية (78 أسرة، 91 في المائة) أنّها قد عادت مع جميع أفراد أسرتها في رحلة عودة واحدة إلى مكان إقامتها المعتاد ما إن توقّفت الأعمال العدائية وانتهت الاشتباكات المسلحة. أمّا الأقليّة (5 أسر، نسبة 6 في المائة) فقد أفادت أنّ أفراد أسرتها قد عادت على دفعات.

الأعمال المتعلقة بالألغام

في إطار هذه الدراسة السريعة، تمّ طرح سؤال على أرباب الأسر العائدة يتعلّق بمدى معرفتهم إن كانت المناطق التي عادوا إليها خالية من الألغام الأرضية ومن المخلفات غير المتفجرة أو المخلّفات المتفجرة للحرب. وقد أكدت نسبة 33 في المائة من أسر العائدين المستطلعين في قصر بن غشير أنّ مناطق العودة لم يتم إخلاؤها من هذه المخاطر بعد.

المسكن والملجأ عند العودة

ذكرت نسبة 76 في المائة من الأسر المستطلعة التي عادت إلى مناطقها أنّها تقيم في مساكن تقليدية فيما عادت النسبة المتبقية (24 في المائة) إلى شققها. وقد تضمّنت الدراسة أيضا أسئلة عن وضعية المساكن والشقق التي عاد إليها العائدون وطُلب منهم تقدير حجم الضرر الذي لحق بمساكنهم من بين: أ. متضررة ضرا شديدا أو مدمرة بالكامل، ب. أضرار طفيفة أو متوسطة، ج. لا يوجد ضرر أو فيها أضرار لا تُذكر. وقد أجابت نسبة 23 في المائة من الأسر العائدة أنّ مساكنها قد تضررت تضررا بالغا من الاشتباكات المسلحة التي اندلعت في أماكن إقامتها المعتادة. وكما يظهر في الرسم البياني 2، ذكرت نسبة 58 في المائة من العائدين المستطلعين أنّ مساكنها قد تضررت بصفة طفيفة إلى متوسطة. أمّا النسبة المتبقية (19 في المائة) من الأسر العائدة التي شاركت في هذه الدراسة فقد أفادت أنّ مساكنها لم تتضرر بسبب الاشتباكات المسلحة أو أنها قد أصيبت بأضرار لا تكاد تُذكر. وبالإضافة إلى ذلك، تحدّثت نسبة 22 في المائة من الأسر العائدة عن تعرّض ممتلكاتها

إلى سرقة الأثاث والسيارات وإتلاف أراضيها الزراعية وقتل الحيوانات .

الرسم البياني 2: وضعية المساكن عند العودة وفقا لإفادات العائدين (نسب الأسر المستطلعة)

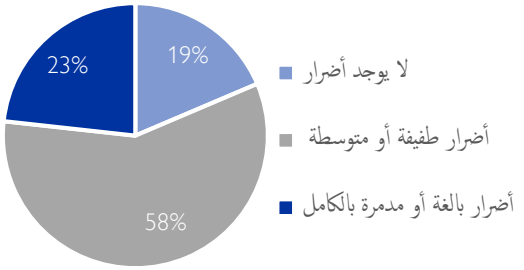

الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية بالنسبة إلى العائدين

يعرض الرسم البياني 3 الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية للأسر العائدة التي شاركت في الاستطلاع في قصر بن غشير. وتمثل الاحتياج الأول في توفير المواد غير الغذائية بالنسبة إلى 91 في المائة من الأسر التي هي في حاجة إلى المواد غير الغذائية الأساسية عقب عودتها. ومن بين هذه المجموعة، ذكرت نسبة 81 في المائة منهم أنّها في حاجة إلى الأغطية ونسبة 71 في المائة إلى المراتب. وذكرت نسبة 30 في المائة منهم حاجتها إلى الملابس ونسبة مماثلة إلى مستلزمات لإصلاح المسكن. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت نسبة 74 في المائة من الأسر العائدة أنّها في حاجة إلى مساعدات غذائية فيما ذكرت نسبة 49 في المائة أنها تحتاج إلى خدمات طبية. ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الاحتياجات قد وردت لنا من المستطلعين وأنّ الدراسة لم تحتو على بيانات قطاعية (معدلات استهلاك الغذاء) التي تكون مضمّنة في التقييمات القطاعية (مثل تقييم الأمن الغذائي). غير أنّ هذه النتائج تشير بوضوح إلى أنّ الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بنزوح هذه الأسر لم تنته إبّان عودتهم إلى مناطق أصلهم أو إقامتهم المعتادة، بل قد تمّ التوصّل إلى أنّ هذه الأسر العائدة تحتاج إلى مساعدات إنسانية من مواد غير غذائية ودعم سكني يشمل إصلاحات ممكنة للمنازل المتضررة، فضلا على توفير المواد الغذائية والخدمات الطبية. ومن بين الأسر العائدة التي شاركت في الدراسة، أفادت نسبة 72 في المائة أنّها لم تستلم أيّة مساعدات إنسانية منذ عودتها.

الرسم البياني 3: الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية بالنسبة إلى الأسر العائدة إلى قصر بن غشير

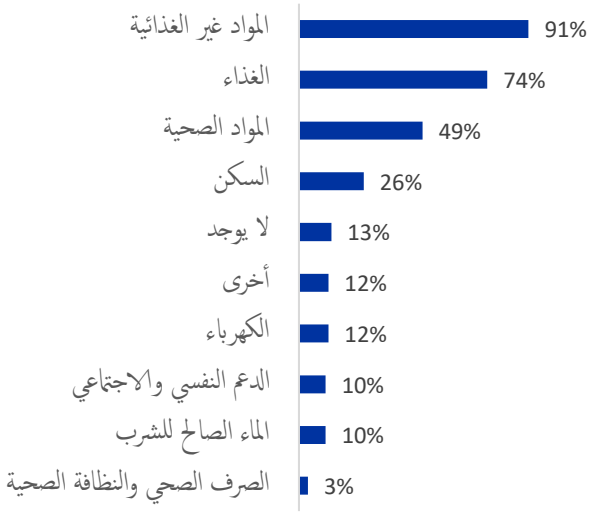

الخدمات العمومية المتاحة إلى العائدين المستطلعين

إنّ توفّر الخدمات العمومية وإمكانية الوصول إليها مسألة على قدر من الأهمية في إطار تهيئة بيئة مناسبة لتحقيق عودة مستدامة. ولذلك تضمّنت هذه الدراسة السريعة قسما يحتوي أسئلة على الخدمات العمومية وتوفّرها في مواقع العودة. وتعرض النتائج الموجزة إحصائيات ذات نطاق واسع تتلّق بتوفّر الخدمات العمومية بالنسبة إلى العائدين.

التعليم

أفادت نسبة 30 في المائة من الأسر العائدة أنّه في أماكن إقامتها المعتادة التي عادوا إليها الآن، لم تكن خدمات التعليم متوفرة بها. ومن الجدير بالذكر هنا أنّه بسبب التقييدات المفروضة من أجل التصدّي لكوفيد 19 والتي تتزامن مع فترة العودة فإنّه من الصعب التحقّق من كون هذه المسألة هي خاصّة بكلّ منطقة بعينها. ومع ذلك، يعتبر عدم توفّر أو انعدام إمكانية وصول الأطفال من الأسر العائدة إلى خدمات التعليم عائقا كبيرا أمام تحقيق العودة المستدامة للنازحين .

الكهرباء

بينما أفادت نسبة 98 في المائة من الأسر العائدة التي شاركت في الاستطلاع أنّ مساكنها موصولة بشبكة الكهرباء العمومية، إلاّ أنّ جميع الأسر قد ذكرت أنّها تواجه انقطاعا في الكهرباء باستمرار. وقد قالت نسبة 64 في المائة من الأسر العائدة التي شاركت في الاستطلاع أنّه في خلال أكثر من 15 يوم من فترة ثلاثين يوم تسبق زمن اجراء الدراسة، كانت الكهرباء مقطوعة في مساكنها.

الرسم البياني 4 وتيرة انقطاع الكهرباء وفقا لإفادات العائدين خلال آخر 30 يوم قبل اجراء الدراسة

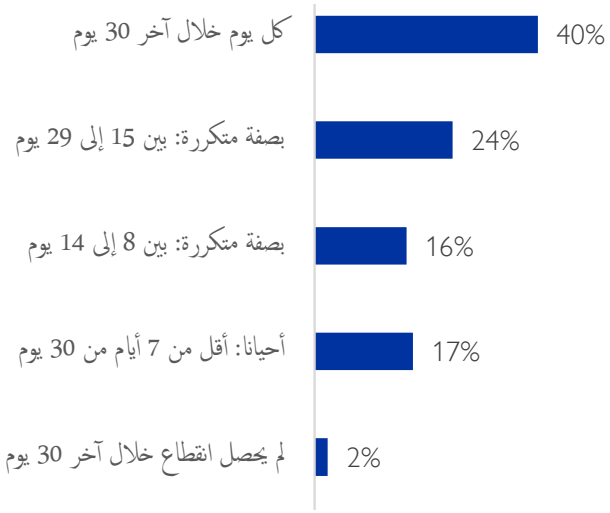

الوقود من أجل الطبخ

ذكرت نسبة 20 في المائة من الأسر العائدة المستطلعة أنّها تواجه إشكاليات متعلقة بالتحصّل على الوقود من أجل الطهي في مساكنها إبّان عودتها إليها.

الخدمات الصحية

في سياق وباء كوفيد 19 والضغط الكبير الذي يرزح تحته قطاع الصحة في ليبيا، تُعتبر إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية بالنسبة إلى النازحين العائدين أمرا بالغ الأهمية لتهيئة بيئة ملائمة لتحقيق عودة آمنة ومستدامة. وعلى غرار المناطق الأخرى في ليبيا، مثّل توفّر الأدوية وخدمات الرعاية الصحية وبالتحديد خدمات الرعاية الصحية المختصّة مسألة تثير القلق في قصر بن غشير.

إمدادات المياه

ذكرت نسبة 29 في المائة من الأسر العائدة المستطلعة أنّ مساكنها ليست موصولة بإمدادات المياه، فيما أشارت نسبة 26 في المائة أنّها تشكو من عدم انتظام إمدادات المياه على الرغم من أنّ مساكنها موصولة بها. ولم تتجاوز نسبة الأسر العائدة المستطلعة التي أفادت أن مساكنها موصولة بإمدادات المياه وأنّها لا تواجه أيّة إشكاليات في علاقة بذلك. أمّا بالنسبة إلى جميع الأسر التي ذكرت أنّها لا تتمتع بإمدادات المياه فهي تعتمد في الأساس على شاحنات التزويد بالمياه أو الآبار المحمية من أجل تلبية احتياجاتها.

الرسم البياني 5 55 في المائة من الأسر العائدة المستطلعة لم تكن مساكنها موصولة بإمدادات المياه أو هي تشكو من عدم انتظام إمدادات المياه

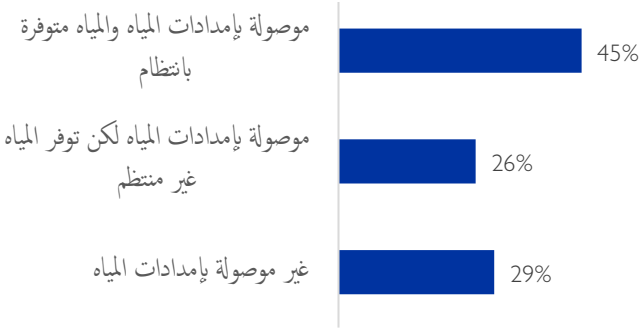

الخلاصة

مع نجاح وقف إطلاق النار وعودة السلام إلى المناطق المتضررة سابقا من النزاع، من المتوقع أن يتزايد عدد الأسر النازحة التي تبادر بالعودة إلى أماكن إقامتها المعتادة أو مناطق أصلها. وتستند هذه المستخلصات الأولية على دراسة سريعة لأولى الأسر العائدة إلى قصر بن غشير- التي عادت في خلال شهرين من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار. وتظهر هذه الاستنتاجات أنّ العائدين يواجهون إشكاليات عديدة فعليا إبّان عودتهم. وتتراوح هذه الإشكاليات بين العودة إلى مساكن مدمّرة وممتلكات متضررة إلى غياب الخدمات العمومية في مناطق العودة. وبالاستناد إلى أنماط العودة الملاحظة في مناطق النزوح الحضرية الأخرى، يمكن أن نفترض أنّ الأسر العائدة التي شاركت في الدراسة عيّنة تمثيلية للأسر التي تحظى بفرص الحصول على رأس المال وباستراتيجيات التأقلم من أجل التعافي إبّان العودة. غير أنّه مع استمرار حركة العودة، من المتوقّع أن تواجه عديد من الأسر العائدة في الأشهر المقبلة ظروفا أكثر حدّة مثل افتقاد السكن الكريم أو المسكن عند العودة وتردّي إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة. وبالتالي، فإنّ مصفوفة تتبع النزوح سوف تستمرّ في رصد الوضع وفي الختام، من الواضح أنّ الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بالأسر العائدة لم تلبّ إبّان عودتهم ولذلك فإنّ الأسر العائدة في حاجة إلى الدعم الإنساني من مساعدات فورية تشمل المواد غير الغذائية والمواد الغذائية والصحة، علاوة على إيجاد حلول لمسائل أخرى على المدى البعيد والتي تتعلق بالمساكن واسترداد الأراضي والممتلكات وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية من أجل تهيئة بيئة ملائمة للعودة والإدماج عقب النزوح .

مناطق النزوح والعودة

خلال فترة تجميع البيانات في شهري سبتمبر وأكتوبر، انخفض عدد النازحين في منطقة طرابلس بأكثر من 26.000 فرد (5.200 أسرة) إذ أنّ العديد من الأسر النازحة سابقا قد بادرت بالعودة إلى مناطق أصلها وإقامتها المعتادة.

وعلى الرغم من حركة العودة هذه، إلاّ أنّ منطقة طرابلس لا زالت تستضيف أكبر مجموعة من النازحين يتجاوز عددها 71.000 فرد يتواجدون في مختلف بلدياتها. وقد بلغت نسبة النازحين الذين تستضيفهم بلديات تاجوراء وسوق الجمعة وحي الأندلس 79 في المائة من إجمالي عدد النازحين في طرابلس واستضافت منطقة بنغازي ثاني أكبر مجموعة من النازحين بعدد 38.750 فردا خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2020.

هذا وقد انخفض مجموع النازحين في منطقة مصراته من 37.200 خلال شهري يوليو وأغسطس إلى 34.995 نازحا خلال هذه الجولة. وقد استضافت أجدابيا رابع أكبر مجموعة من النازحين في ليبيا.

الرسم البياني عدد 6 أعداد النازحين بكلّ منطقة

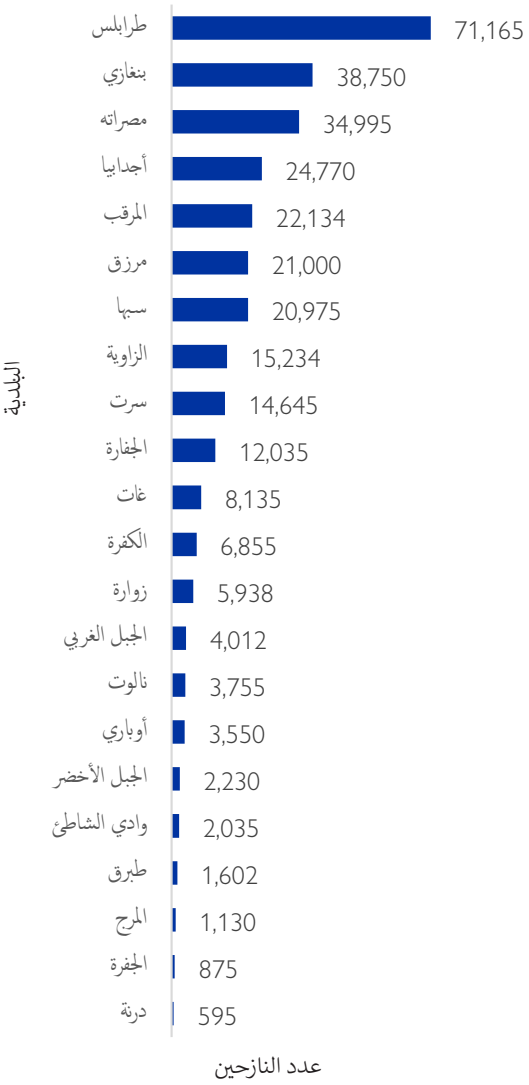

الرسم البياني عدد 7 أبرز 5 بلديات تضمّ نازحين

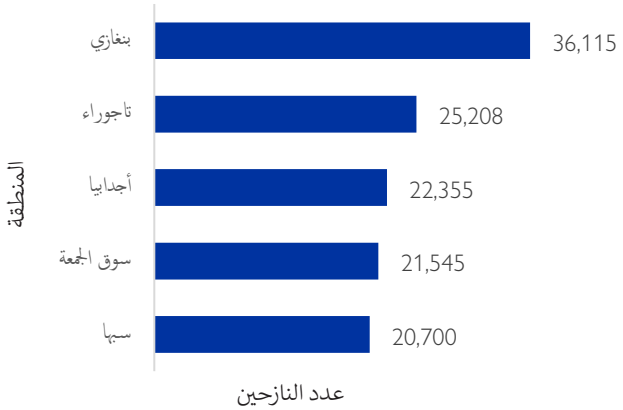

خلال الجولة 33 من تجميع البيانات، سجّل ارتفاع ملحوظ في حركة العودة في ليبيا. وكما يظهر في الرسم البياني 8، ارتفع عدد النازحين سابقا الذين عادوا إلى مناطق أصلهم في طرابلس بـ32.251 فردا ليبلغ 114.137 عائدا. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت الجفارة أهم حركة عودة في جنوب طرابلس حيث عاد 57.400 فردا إلى مناطق أصلهم خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ويبرز الرسم البياني على اليسار توزيع العائدين وفقا لمناطق الأصل (مناطق العودة) يليه الرسم البياني أسفله الذي يبيّن أبرز 5 بلديات أصل وعودة.

الرسم البياني عدد 8 أعداد العائدين بكلّ منطقة

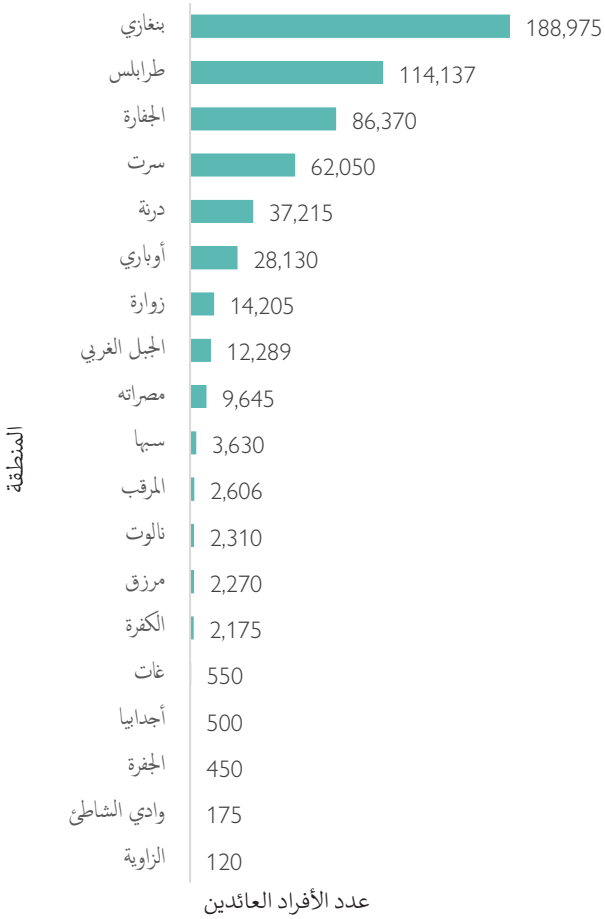

الرسم البياني عدد 9 أبرز 5 بلديات تضمّ عائدين

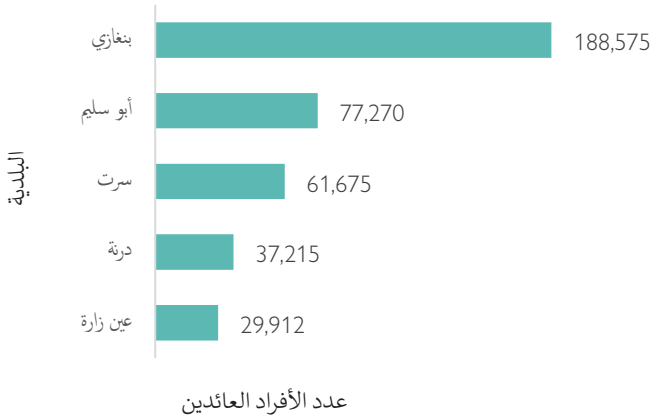

خريطة مواقع النزوح والعودة

الرسم البياني عدد 10 خريطة حول تقسيم أعداد النازحين والعائدين وفقا للمناطق

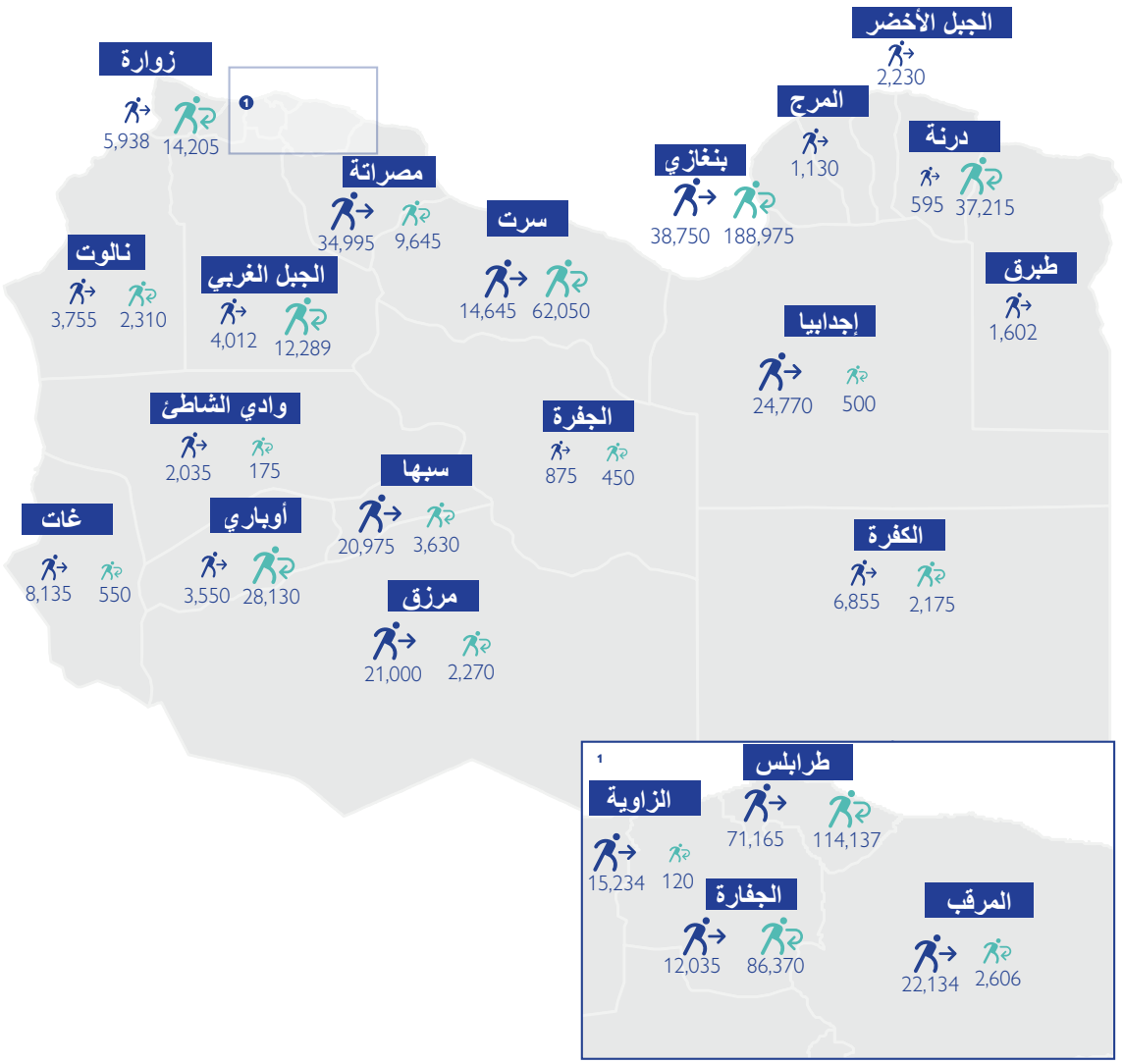

التركيبة الديمغرافية

يظهر الرسم البياني 11 التركيبة الديمغرافية للأسر النازحة التي توصّلت إليها مصفوفة تتبع النزوح عبر دراسة سريعة أجرتها لتحديد خاصيات الأسر النازحة.

وتستند هذه البيانات إلى عيّنة متكوّنة من 87.573 نازحا (16.530 أسرة).

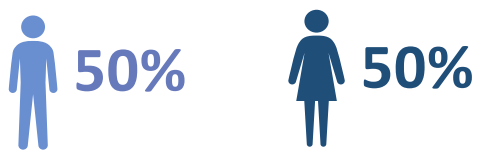

الرسم البياني عدد 11 التركيبة الديمغرافية للنازحين -تقسيم وفقا للأعمار والجنس

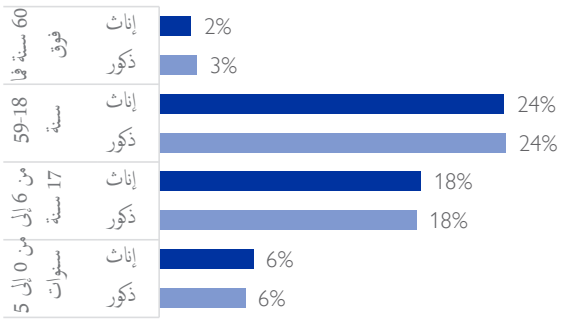

دوافع النزوح

بينما كان النزوح الداخلي في ليبيا مدفوعا بحالة انعدام الأمن الناجمة عن الاشتباكات المسلّحة وما لها من تأثير سلبي على الوضعية الاقتصادية وعلى توفّر الخدمات الأساسية، ذكر مزودو البيانات الرئيسيين في 50 محلّة أنه يوجد دوافع أخرى غير متصلة بانعدام الأمن خاصّة مع تحسّن الوضع الأمني في غرب ليبيا ومع تزايد أعداد الأسر العائدة إلى مناطق أصلها. وكما يبرز في الرسم البياني 12 أسفله، حدّد مزودو المعلومات في نسبة 88 في المائة من المحلات الخاضعة للتقييم أنّ انعدام الأمن والدوافع الأخرى المتصلة به تمثّل الأسباب الرئيسية للنزوح، وهو ما يمثّل انخفاضا طفيفا عن نسبة الـ92 في المائة المسجلة في تقرير شهري يوليو وأغسطس من سنة 2020.

هذا وقد مثّل تدهور الوضعية الاقتصادية عاملا ساهم في مزيد تفاقم الأمر وفي النزوح بالنسبة إلى 5 في المائة من مزودي المعلومات الرئيسيين. وفي نسبة مماثلة (نسبة 5% في المائة)، بادر السكان بالنزوح بسبب انعدام إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وهو ما يمثل ارتفاعا مقارنة بنسبة الـ2 في المائة المسجلة في الجولة السابقة.

وعلى الرغم من مبادرة عدد أكبر من الأسر النازحة على العودة إلى مناطق أصلها، إلاّ أنّه من المتوقّع أن يشكّل تدهور الاقتصاد المحلي وغياب الخدمات الأساسية تحدّيا كبيرا يحول دون عودة بعض النازحين إلى أماكن إقامتهم المعتادة.

يظهر الرسم البياني 12 أنّه بينما كانت حالة انعدام الأمن الدافع الرئيسي للنزوح في أكثر من 88 في المائة من المحلات، فقد مثلت أيضا الدافع الرئيسي والوحيد للنزوح في 42 في المائة من المحلاّت أيضا وبالنسبة إلى بقية المحلات، فقد ذُكرت عوامل أخرى قد ساهمت في دفع السكان إلى النزوح مثل تدهور الوضع الاقتصادي بسبب الاشتباكات المسلّحة (بالنسبة إلى نسبة 23 في المائة من المحلات) وبسبب غياب الخدمات الأساسية (بالنسبة إلى نسبة 26 في المائة) علاوة على انعدام الأمن في هذه المحلات. وأخيرا، في نسبة 9 في المائة من المحلات المتضررة، تظافرت هذه العوامل الثلاثة مجتمعة (انعدام الأمن وتدهور الاقتصاد وغياب الخدمات الإنسانية) ودفعت بالسكان إلى ترك مناطق أصلها ويبيّن ذلك أنّ تدهور النشاط الاقتصادي المرتبط بالنزاع و/أو غياب الخدمات الإنسانية يمثّلان عاملان ثانويان من عوامل النزوح.

الرسم البياني عدد 12 دوافع النزوح من مكان الأصل (اختيارات متعددة)

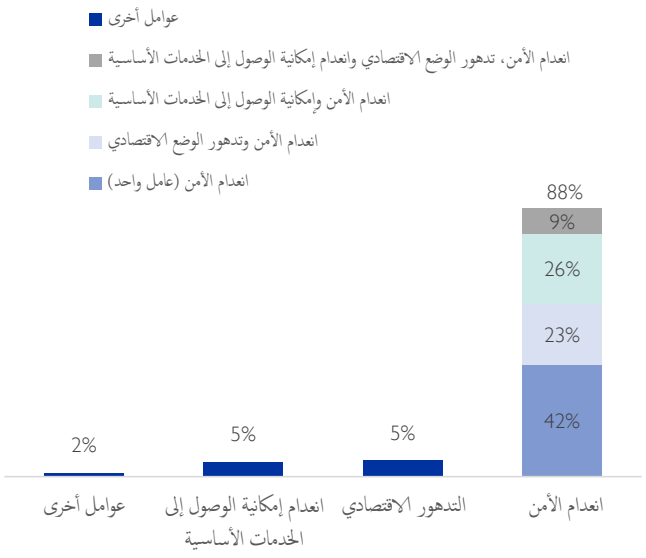

تحظى عدّة عوامل بدور رئيسي في عملية صنع القرار بالنسبة إلى الأسر النازحة فيما يتعلقّ بالمكان الذي ستلجأ إليه بحثا عن الأمان بعد نزوحها من مناطق الأصل.

وكما يظهر في الرسم البياني 13، يبرز السؤال الذي يحمل خيارات متعددة حول الأسباب التي دفعت النازحين إلى اختيار مكان يتوجهون إليه دون آخر أنّ في نسبة 82 في المائة من مواقع النزوح اختار النازحون هذه المحلاّت دون غيرها نظرا لوجود ظروف أمنية أفضل بها مقارنة بأماكن أصلهم

أمّا ثاني أهمّ دافع فقد تمثّل في إقامة الأقارب بمكان النزوح أو وجود روابط اجتماعية وثقافية فيها (في نسبة 64%).

أما في نسبة 32 في مواقع من مناطق النزوح، فقد كان لتوفّر المساعدات الإنسانية فيها دور في توجيه قرار الأسر النازحة نحو هذه المناطق دون غيرها من المناطق.

وتبيّن هذه المستخلصات أنّ الأسر النازحة تنشد الأمان في مناطق تحظى بوضع أمني أفضل وبروابط اجتماعية فيها. ومن بين العوامل المساهمة الأخرى يوجد توفّر الخدمات الأساسية أو سبل كسب الرزق التي بدورها تحظى بدور كبير في توجيه قرار الأسر النازحة نحو مناطق النزوح.

الرسم البياني عدد 13 دوافع اختيار مكان النزوح الحالي (اختيارات متعددة)

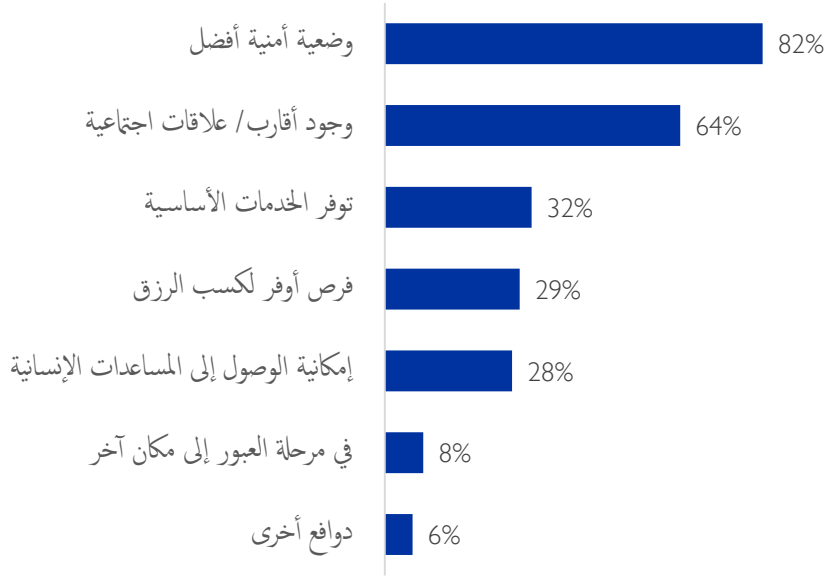

التقييم المتعدد القطاعات للمناطق

تتضمن وحدة تتبع التنقل الخاصة بمصفوفة تتبع النزوح ليبيا تقييما متعدد القطاعات للمناطق وهو يغطي جميع المناطق والبلديات الليبية. ويقود المزودون الرئيسيون للمعلومات هذا التقييم من خلال إجراء مقابلات دورية لتجميع البيانات الأساسية الخاصّة بقطاعات عديدة على مستوى المحلات في علاقة بتوفّر الخدمات وبالاحتياجات ذات الأولوية. ويكمن الهدف من هذا التقييم في دعم برامج المساعدة الإنسانية حيث أنّ الاستمرار في إجراء هذه التقييمات من شأنه أن يعزّز التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي من خلال تحديد الإشكاليات القطاعية المحددة على مستوى المحلات.

ويستعرض هذا التقرير مستخلصات الجولة 33 حول الاحتياجات ذات الأولوية في مختلف القطاعات والتي تهمّ الفئات النازحة والعائدة من السكان. ويتضمن أيضا تفاصيل متعلقة بأنواع مساكن النازحين وأبرز النتائج الخاصة بالتعليم، الغذاء، الصحة، المواد غير الغذائية والوصول إلى الأسواق، الحماية (الأمن والأعمال المتعلقة بالألغام)، مصادر المياه (المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي) وغيرها من الخدمات العمومية الأخرى

الاحتياجات الانسانية ذات الأولوية

تمثّلت أبرز احتياجات بالنسبة إلى الفئات النازحة من السكان خلال شهري سبتمبر وأكتوبر من سنة 2020 في توفير المساكن والمساعدات الغذائية والخدمات الصحية والمواد غير الغذائية لهم كما هو مبين في الرسم البياني 14.

أما بالنسبة إلى السكان العائدين فقد كانت احتياجاتهم ذات الأولية متمثلة في المساعدات الغذائية أساسا ثم المساعدات غير الغذائية والوصول إلى الخدمات الصحية وإلى إمدادات المياه الصالح للشرب، فضلا على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وذلك وفقا للرسم البياني 15.

وعلى غرار الجولات السابقة، اقترنت التحديات التي تحول دون توفير هذه الاحتياجات بتدهور استراتيجيات التأقلم التي تعتمدها الفئات ومن جرّاء الآثار السلبية الاجتماعية لكوفيد 19. هذا وتواجه الخدمات الصحية عدة تحديات مرتبطة بالإمدادات غير المنتظمة للدواء فضلا على أنّ أكثر من ثلث المرافق الصحية الخاصة والعمومية ليست مفتوحة بشكل كامل.

ويبرز الرسمين التاليين الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين وفقا لأبرز ثلاث احتياجات ذكرت على مستوى المحلّة.

الرسم البياني 14 احتياجات النازحين ذات الأولوية (مرتبة)

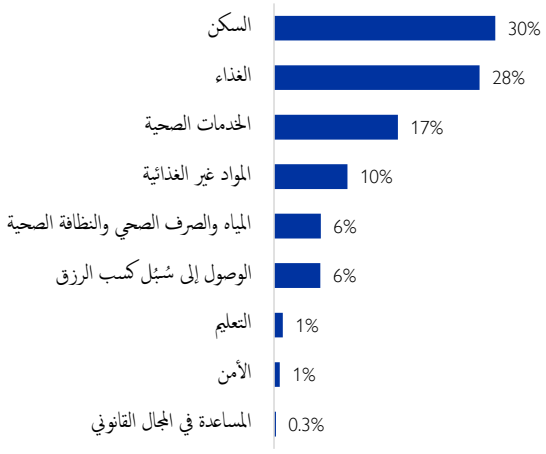

الرسم البياني 15 احتياجات العائدين ذات الأولوية (مرتبة)

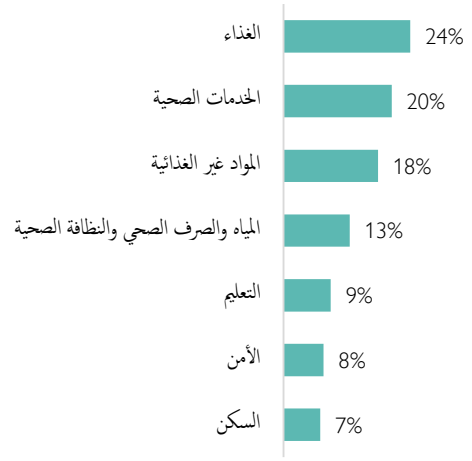

يبيّن تحليل الاحتياجات الإنسانية وفقا للمناطق الاختلافات في الاحتياجات المطلوبة بالنسبة إلى أبرز ثلاثة مناطق بالنسبة إلى أعداد السكان النازحين والعائدين بهذه المناطق يرجى الاطلاع على الصفحة التالية.

الاحتياجات الانسانية ذات الأولوية

فيما يلي أبرز ثلاثة احتياجات بالنسبة إلى أهم مناطق من حيث أعداد السكان النازحين والعائدين. ويستند هذا الترتيب على احتساب المتوسّط المرجح لأعلى عدد من السكان لديهم احتياجات إنسانية. ويبين هذا الاختلافات في تحديد المزودين الرئيسيين للمعلومات للاحتياجات الإنسانية الخاصة بالنازحين والعائدين باختلاف المناطق.

وقد ارتبطت أهم الاحتياجات الإنسانية النازحين في منطقة مصراته مثلا بتوفير المساكن والخدمات الصحية (وهو أمر على غاية من الأهمية خاصة في سياق كوفيد 19) إلى جانب المساعدات الغذائية.

أما بالنسبة إلى العائدين في بنغازي فقد ارتبطت احتياجاتهم الأساسية بمرحلة الانتعاش المبكّر من أجل تحسين ظروف عيشهم بما فيها تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فضلا على الوصول إلى خدمات التعليم وتوفير المواد غير الغذائية لهم.

وتجدون في الرسمين البيانيين 16 و 17 بقية ترتيب الاحتياجات بالنسبة إلى النازحين والعائدين وفقا للمناطق.

الرسم البياني 16 احتياجات النازحين ذات الأولوية (مرتّبة) بالنسبة إلى أهم ثلاثة مناطق من حيث أعداد النازحين

الرسم البياني 17 احتياجات العائدين ذات الأولوية (مرتّبة) بالنسبة إلى أهم ثلاثة مناطق من حيث أعداد العائدين

الصحّة

خلال الجولة الـ33 من تجميع البيانات، بلغت نسبة المستشفيات المفتوحة في ليبيا 61 في المائة بينما كانت نسبة المستشفيات التي تعمل بشكل جزئي نسبة 34 في المائة وذلك وفقا للمزودين الرئيسيين للبيانات. أما بالنسبة إلى المستشفيات التي لا تعمل على الإطلاق فقد بلغت نسبتها 6 في المائة.

ويعرض الرسم البياني 18 الإحصائيات المرتبطة بمرافق الصحة العمومية والخاصة ذات الأقسام المفتوحة (أي تعمل بشكل كامل) والمرافق الأخرى التي تحتوي بعض الأقسام المفتوحة وأخيرا الأرقام المتعلقة بالمرافق غير المفتوحة.

وفيما يتعلق بسير عمل الخدمات الصحية في مصراته فقد ذكر المزودون الرئيسيون للبيانات في هذه المنطقة أنّ نسبة 34 في المائة من المرافق الصحية لم تكن مفتوحة فيما بين شهري سبتمبر وأكتوبر من سنة 2020.

وفيما يتعلّق بالمعالجة السريرية المنقذة للحياة للصابين بفيروس كوفيد 19 ممّن هم في حالة حرجة، فإنّه لا يمكن توفير المستوى المطلوب من الرعاية والخدمات إليهم إلاّ داخل مستشفيات ذات أقسام عناية مركّزة أو رعاية حرجة تعمل بصفة كلية. وقد أدّى تكرار حالات الاشتباكات المسلّحة في عدّة مناطق ليبيا، إلى جانب قلّة الاستثمار في الهياكل الأساسية الصحية والاعتماد على مقدّمي الخدمات الصحية بالقطاع الخاص، في الحدّ بشدّة من قدرة القطاع الصحّي في ليبيا على مجابهة حالة الطوارئ المتعلقة بفيروس كوفيد 19.

الرسم البياني 18 توفر المرافق الصحية في بلديات ليبيا الخاضعة للتقييم

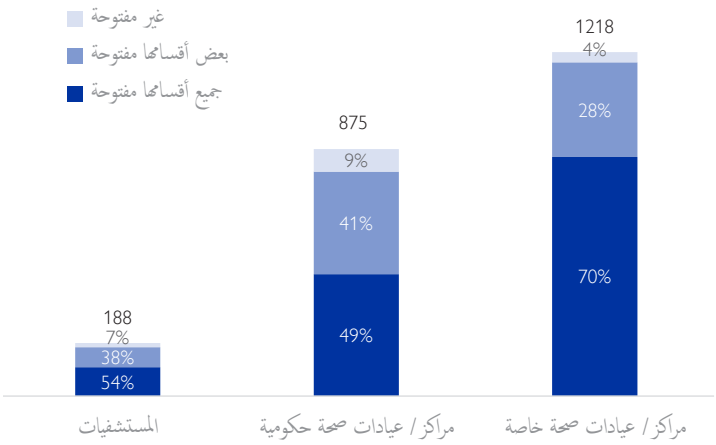

الرسم البياني 19 عدم انتظام التزويد بالإدوية في 98 بلدية

وبالإضافة إلى ذلك، لطالما كانت الخدمات المقدّمة في المرافق الصحة العاملة محدودة بسبب عدة عوامل مثل عدم توفر أدوية الأمراض المزمنة في 98 بلدية من بلديات ليبيا.

الأمن والأعمال المتعلقة بالألغام

تُجمع المؤشرات المتصلة بالأمن في جميع البلديات في إطار التقييمات الأساسية والمتعددة القطاعات للبلديات ومن ضمنها أسئلة مرتبطة بالأعمال المتعلقة بالألغام. والهدف منها يكمن في تحديد التحديات التي تجابه قدرة سكان البلديات على التنقل بسلام في أنحائها إلى جانب الأسباب التي تحول دون ذلك ووجود ذخائر متفجرة أو التحذير من إمكانية وجودها.

توجد الذخائر غير المتفجرة في تسع بلديات. ولا يستطيع السكان في 10 بلديات التنقل في أمان.توجد ذخائر غير متفجرة مرئية للعيان في 15 بلدية وفقا للإفادات. ولا يستطيع المقيمون في 9 بلديات التنقل في أمان داخل أماكن إقامتهم. وفي داخل البلديات التي كان التنقل فيها مقيّدا، تمثّلت الأسباب الرئيسية في انعدام الأمن (5 بلديات)، إغلاق الطرق (4 بلديات) وخطر وجود الذخائر المتفجرة (في 3 بلديات).

الرسم البياني 20 وجود الذخائر غير المنفجرة في 8 بلديات

الرسم البياني 21 تقييد حرية التنقل في 16 بلدية

الرسم البياني 22 أسباب تقييد حرية التنقل في 10 بلديات

البلدية	أسباب تقييد حرية التنقل في البلديات
أبو قرين	طريق مغلقة، خطر/وجود الذخائر المتفجرة
عين زارة	خطر/وجود الذخائر المتفجرة
الكفرة	انعدام الأمن
أوجلة	انعدام الأمن
درنة	طريق مغلقة
السبيعة	انعدام الأمن، خطر/وجود الذخائر المتفجرة
مرزق	انعدام الأمن، خطر/وجود الذخائر المتفجرة
سبها	طريق مغلقة، انعدام الأمن
شحات	طريق مغلقة
سيدي السائح	انعدام الأمن

التعليم

خلال اجراء المصفوفة للتقييم المتعدد القطاعات للمواقع للجولة 33، ذكر المزودون الرئيسيون للبيانات في 100 بلدية في ليبيا أنّ نسبة 5 في المائة من المدارس الحكومية ونسبة 4 في المائة من المدارس الخاصّة كانت غير مفتوحة لأسباب عدّة مثل الأضرار التي لحقت بمبانيها وبالهياكل الأساسية المادية التي لحقتها من جرّاء النزاع المسلّح، أو أنّها كانت مغلقة لأنّ النازحين يستغلونها مأوى لهم في حالة الطوارئ. وزيادة على ذلك، تمّ إحصاء مجموع 45 مدرسة مدمّرة بالكامل بسبب الاشتباكات المسلّحة. تجدون التقسيم المفصّل في الرسمين 23 و24 أدناه.

الرسم البياني 23 المدارس المفتوحة والمدارس غير المفتوحة

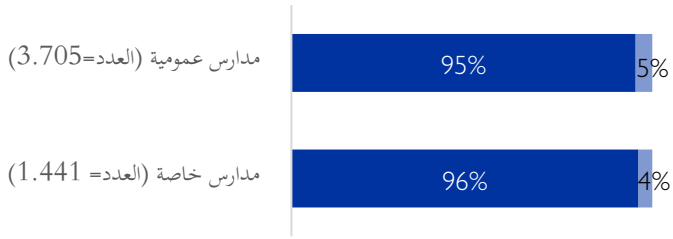

الرسم البياني 24 عدد المدارس التي يتخذها النازحون ملجأ لهم والمتضررة جزئيا والمدمرة كليا

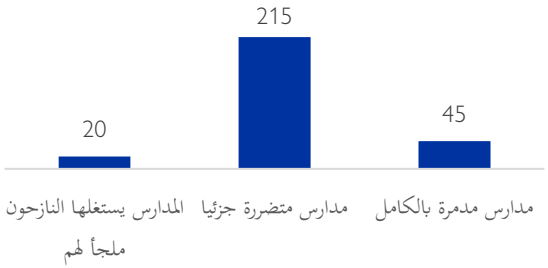

الغذاء

كانت الأسواق المحلية المصدر الرئيسي لتوفير المواد الغذائية بالنسبة إلى المقيمين في جميع البلديات من نازحين وعائدين ومجتمعات مضيفة على حد السواء. وفي 38 بلدية، كانت توزيعات المنظمات الخيرية ومنظمات الإغاثة للمواد الغذائية مصدرا رئيسيا ثانيا خاصة بالنسبة إلى السكان من الفئات الهشة كما هو مبين في الرسم البياني أدناه.

الرسم البياني 25 المصدر الرئيسي للحصول على الغذاء وفقا لعدد البلديات

تمثلت طرق الدفع الرئيسية المستخدمة في اشتراء المواد الغذائية في الدفع نقدا واستعمال البطاقات المصرفية فيما اعتمد البعض الآخر على التداين لتوفير الغذاء كما هو مبين في الرسم البياني على اليسار. أما الرسم البياني 26 فهو يعرض طرق الدفع المعتمدة وفقا لعدد البلديات التي ذكر المزودون الرئيسيون للبيانات بها طرق الدفع مقابل اشتراء الأغذية.

شكّل ارتفاع أسعار المواد الغذائية مقارنة بالقدرة الشرائية للسكان أكبر إشكالية تقف أمام الحصول على الغذاء الكافي من أجل سدّ الاحتياجات الغذائية لأسرتهم.

الرسم البياني 26 طرق الدفع الرئيسية لاشتراء الغذاء حسب البلديات
اختيارات متعددة

الرسم البياني 27 الاشكاليات الرئيسية المرتبطة بالحصول على الغذاء

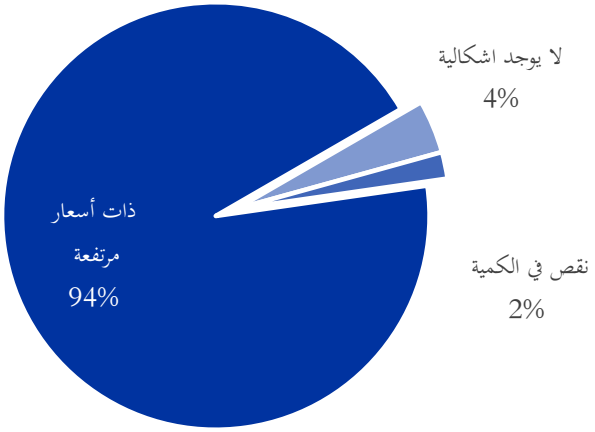

المواد غير الغذائية وإمكانية الوصول إلى الأسواق

اهتمت عملية تجميع البيانات أيضا بالاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية المرتبطة بالمواد غير الغذائية. وفيما يتعلّق بالتحديات التي تواجه السكان في الحصول على المواد غير الغذائية، مثّل ارتفاع أسعارها العائق الأكبر أمام توفير هذه المواد لمن يحتاج إليها. وسلّط مزودو المعلومات الرئيسيون الضوء على أنّ جودة المواد المتاحة قد مثّلت إشكالية في 22 بلدية. وفي 30 بلدية، كان بعد المسافة عن السوق المحلي عائقا يحول دون توفير هذه المواد.

هذا وقد سجّل انقطاع في التزويد بالغاز و الوقود خلال هذه الجولة في 55 بلدية إلى جانب قلة توفّر مستلزمات النظافة الصحية.

الرسم البياني 28 الاشكاليات الرئيسية المرتبطة بالحصول على المواد غير الغذائية المطلوبة

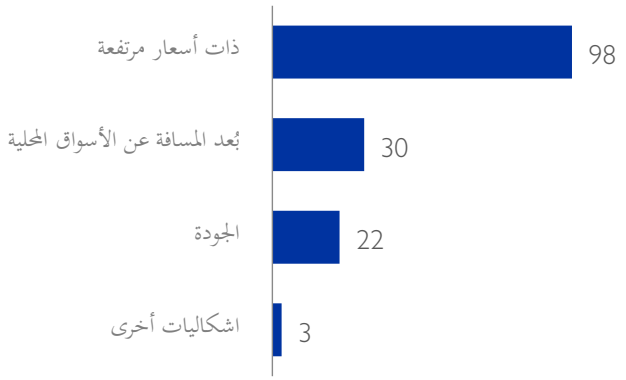

الرسم البياني 29 المواد غير الغذائية ذات الأولوية وفقا لعدد البلديات

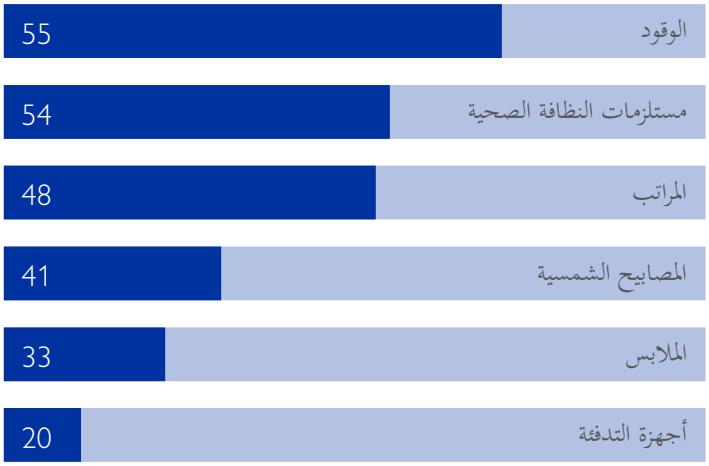

المساكن

خلال شهري سبتمبر وأكتوبر من سنة 2020، ذكر المزودون الرئيسيون للبيانات أن نسبة 68 في المائة من النازحين الموجودين في ليبيا تقيم في مساكن خاصّة مستأجرة، فيما تتخذ نسبة 20 في المائة ملجأ لها لدى عائلات مستضيفة لها دون دفع معلوم الكراء. وتقيم نسبة 4 في المائة في المدارس والمنشآت العمومية الأخرى ومن جهة أخرى، عادت الأغلبية العظمى من العائدين (نسبة 86 في المائة) لتسكن في منازلها السابقة الواقعة في مكان الأصل. أما عن النسبة المتبقية فهي إما تستأجر مسكنا (7 المائة) أو تعيش مع أسر مستضيفة لها (5 في المائة) أو في أنواع أخرى من المساكن (2 في المائة

يرجى الاطلاع على الصفحة التالية لمعرفة التقسيم الجغرافي لمساكن النازحين العمومية وفقا للمناطق.

الرسم البياني 30 مساكن النازحين

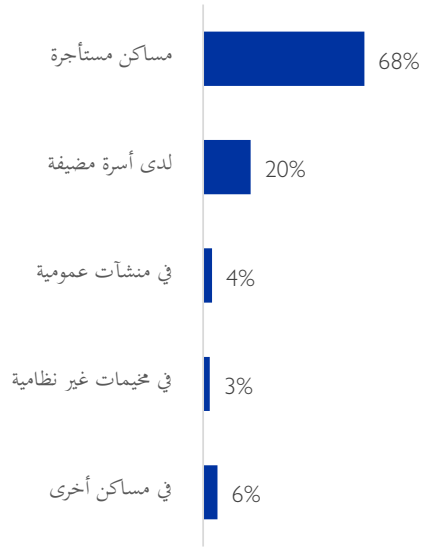

الرسم البياني 31 مساكن العائدين

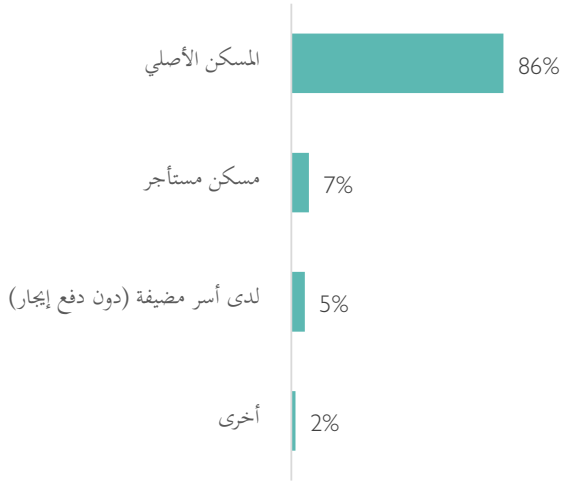

الرسم البياني 32 خريطة تقسيم المساكن الجماعية و العمومية للنازحين حسب المناطق

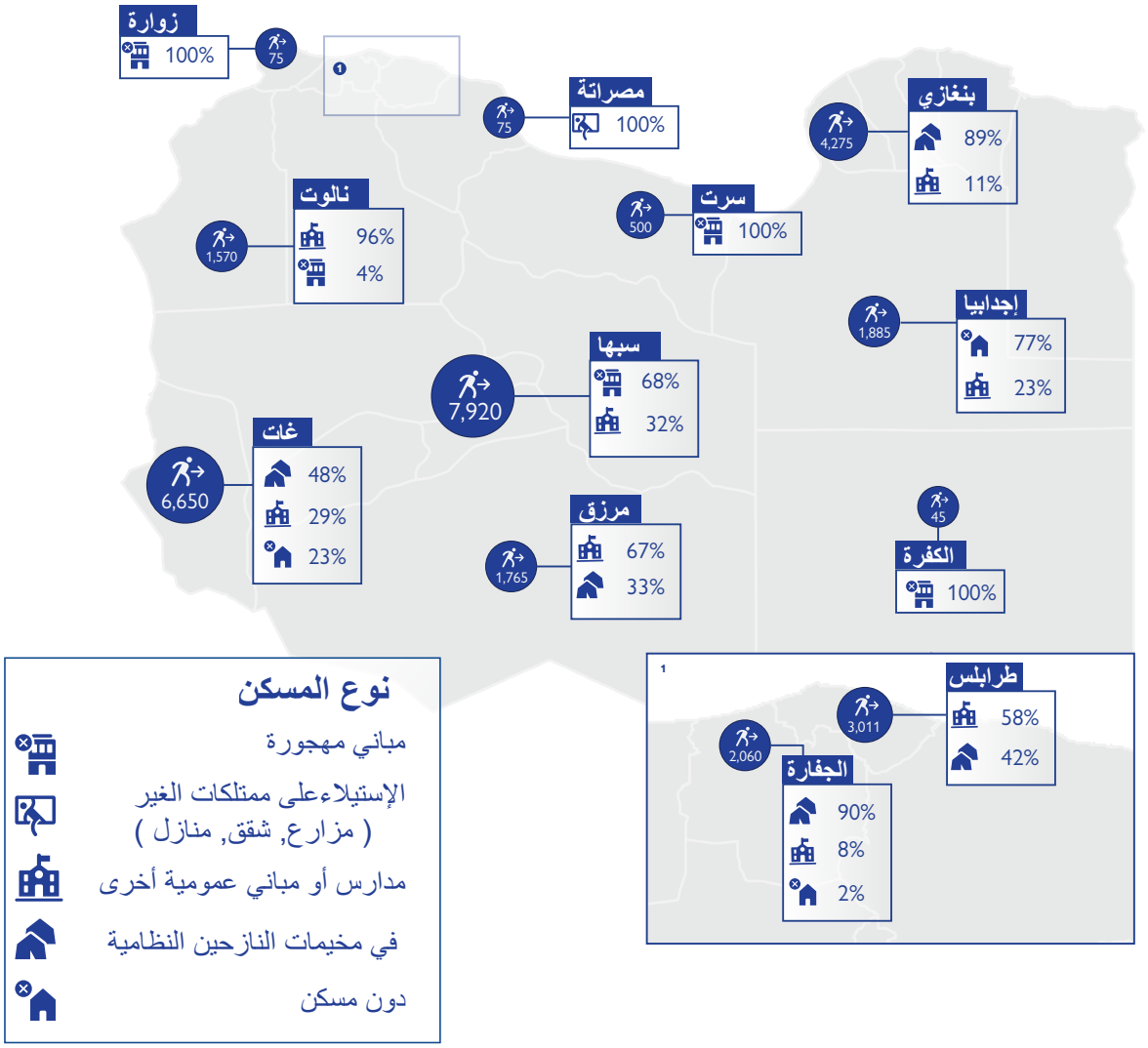

المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي

فيما يتعلّق بمصادر المياه المستخدمة، كانت شاحنات التزويد بالمياه تلبّي احتياجات السكان من مقيمين ونازحين وعائدين وأسر مستضيفة ومهاجرين أيضا في داخل 67 بلدية (من أصل 100 بلدية). هذا ومثلت شبكات المياه المصدر الرئيسي لتوفير المياه في 58 بلدية والآبار المفتوحة المصدر الأول للمياه الصالحة للشرب بالنسبة إلى الأسر في 45 بلدية أخرى. كما كانت قوارير المياه المعدنية المصدر الشائع في 45 بلدية. بإمكانكم الاطلاع على التقسيم الكامل للمصادر الرئيسية للمياه في الرسم البياني 33. يظهر تحليل مصادر المياه المتوفرة ومدى استخدامها في البلديات أنّه يوجد مصدر وحيد متوفر في 28 بلدية ومصدرين اثنين لتوفير المياه في 26 بلدية أخرى. وتمتعت 37 بلدية بثلاثة مصادر للمياه و9 بلديات أخرى بأربعة مصادر لتوفير المياه. ويبرز الرسم البياني 34 أنّه في نسبة 13 في المائة من ال28 بلدية التي تعتمد أساسا على مصدر وحيد للمياه، كانت الآبار المفتوحة أغلب الموارد المستخدمة. أما بالنسبة إلى نسبة 33 في المائة (9 بلديات) فهي تعتمد على شاحنات التزويد بالمياه كمصدر أساسي لتوفير المياه فيها.

وبزيادة توفّر مصادر المياه و كثرة استخدامها يزداد تنوع هذه الموارد. إلاّ أنّ الاعتماد على شاحنات التزويد بالمياه في 67 بلدية كان أمرا شائعا في أكثر من ربع عدد البلديات بغض النظر عن تنوع موارد المياه فيها، كما هو مبين في الرسم البياني 34 وكان استخدام قوارير المياه المعدنية أكثر مصادر المياه استغلالا بالنسبة للبلديات التي تتمتع بموردين لتوفير المياه. فكلّ من شاحنات التزويد بالمياه الصالح للشرب وقوارير المياه المعدنية تتطلب مواردً وتعكس اعتمادا على الموارد البديلة للمياه في ظلّ غياب شبكات تزويد مياه تابعة للبلدية.

الرسم البياني 33 المصادر الرئيسية للمياه

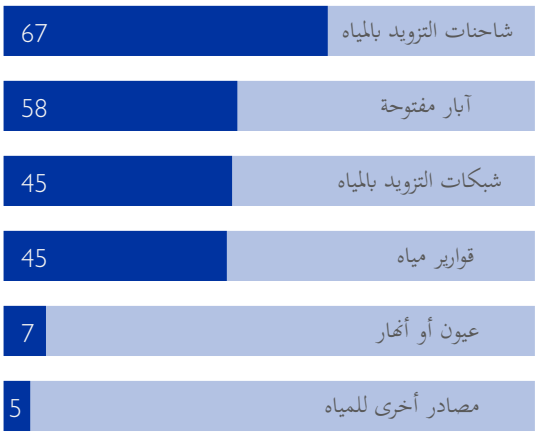

الرسم البياني 34 تحليل أعداد مصادر المياه المستخدمة وفي البلديات ومدى تنوعها

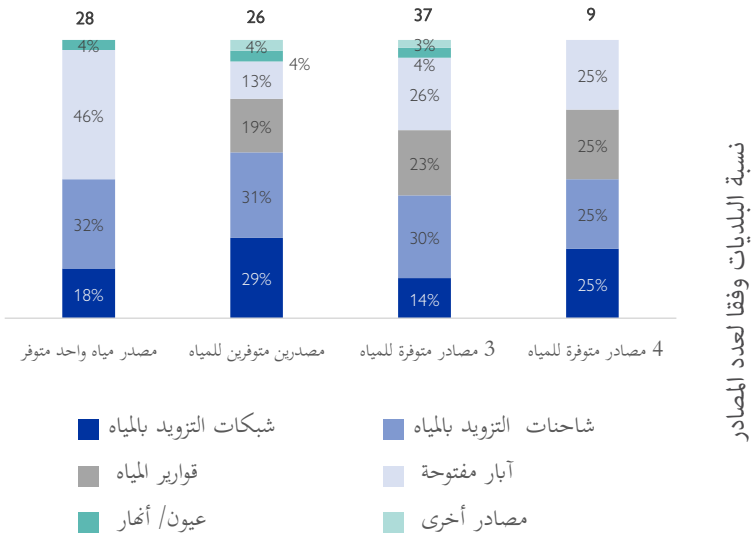

وعندما طرحنا تساؤلا فيما يخصّ التحديات الرئيسية التي تواجه السكان المقيمين والنازحين والعائدين في الوصول إلى مياه صالحة للشرب وجدنا أنّ التحدي الأكبر كان ارتفاع أسعارها (في 56 بلدية). وقد استخدمت موارد الشاحنات المحمّلة بالمياه بصفة مكثّفة من أجل تلبية احتياجات الأسر علاوة على استعمال قوارير المياه. هذا وقد كانت المياه المتوفرة في 22 بلدية غير صالحة للشرب أو لاستخدامها في الطهي كما هو مبين في الرسم البياني 35 .

الرسم البياني 35 التحديات الأساسية في توفير المياه

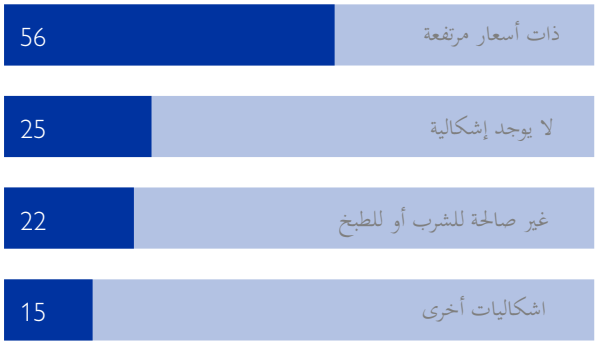

المنهجية

تُستقى البيانات المدرجة في هذا التقرير من وحدة تتبع التنقّل. وتجمّع وحدة تتبّع التنقّل هذه البيانات كلّ شهرين بالاستناد إلى مزودين رئيسيين على مستوى البلدية ومستوى المحلّة ويتضمّن أيضا عنصرا خاصّا بتقييم متعدد القطاعات للمواقع يحتوي على بيانات أساسية لقطاعات متعدّدة. تجدون عبر موقع مصفوفة تتبع النزوح ليبيا ملاحظات منهجية شاملة تتعلّق بوحدة تتبع التنقّل.

خلال الجولة الـ33، أجرت مصفوفة تتبع النزوح تقييمات داخل 100 بلدية. وأجريت كذلك مقابلات مع 2.148 مزودا رئيسياً للمعلومات خلال هذه الجولة. وتمت مقابلة 336 مزوداً رئيسياً للمعلومات على مستوى البلدية و 1.812 مزودا رئيسيا للمعلومات على مستوى المحلة. وكانت نسبة 33% منهم ممثلين عن مختلف أقسام البلدية (الشؤون الاجتماعية، شؤون المحلة) و 11% من أعضاء منظمات المجتمع المدني ونسبة 9% من ممثلين عن لجان الأزمة.

ومن بين ال 2.148 مزوداً رئيسياً للمعلومات نجد نسبة 5% من الإناث و95% من الذكور .

بلغت نسبة البيانات ذات المصداقية العالية خلال هذه الجولة 55 في المائة وكانت نسبة البيانات ذات المصداقية الكبيرة 32% بينما كانت نسبة 11% من البيانات ذات مصداقية ضعيفة. ويقوم هذا التقسيم بناء على مدى اتساق البيانات التي يمدّنا بها المزوّدون الرئيسيون للمعلومات حول مصادر بياناتهم وحول مدى مواءمتها مع التصورات العامة.

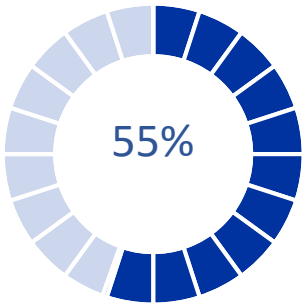

ذات مصداقية عالية

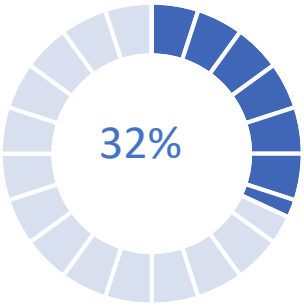

ذات مصداقية كبيرة

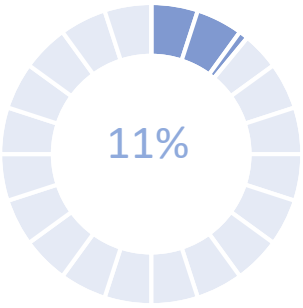

ذات مصداقية ضعيفة

المنظمة الدولية للهجرة- عملية تجميع البيانات التي تقودها مصفوفة تتبع النزوح

55
باحث

5
شركاء منفذين

IOM LIBYA

الخريطة المرجعية - ليبيا

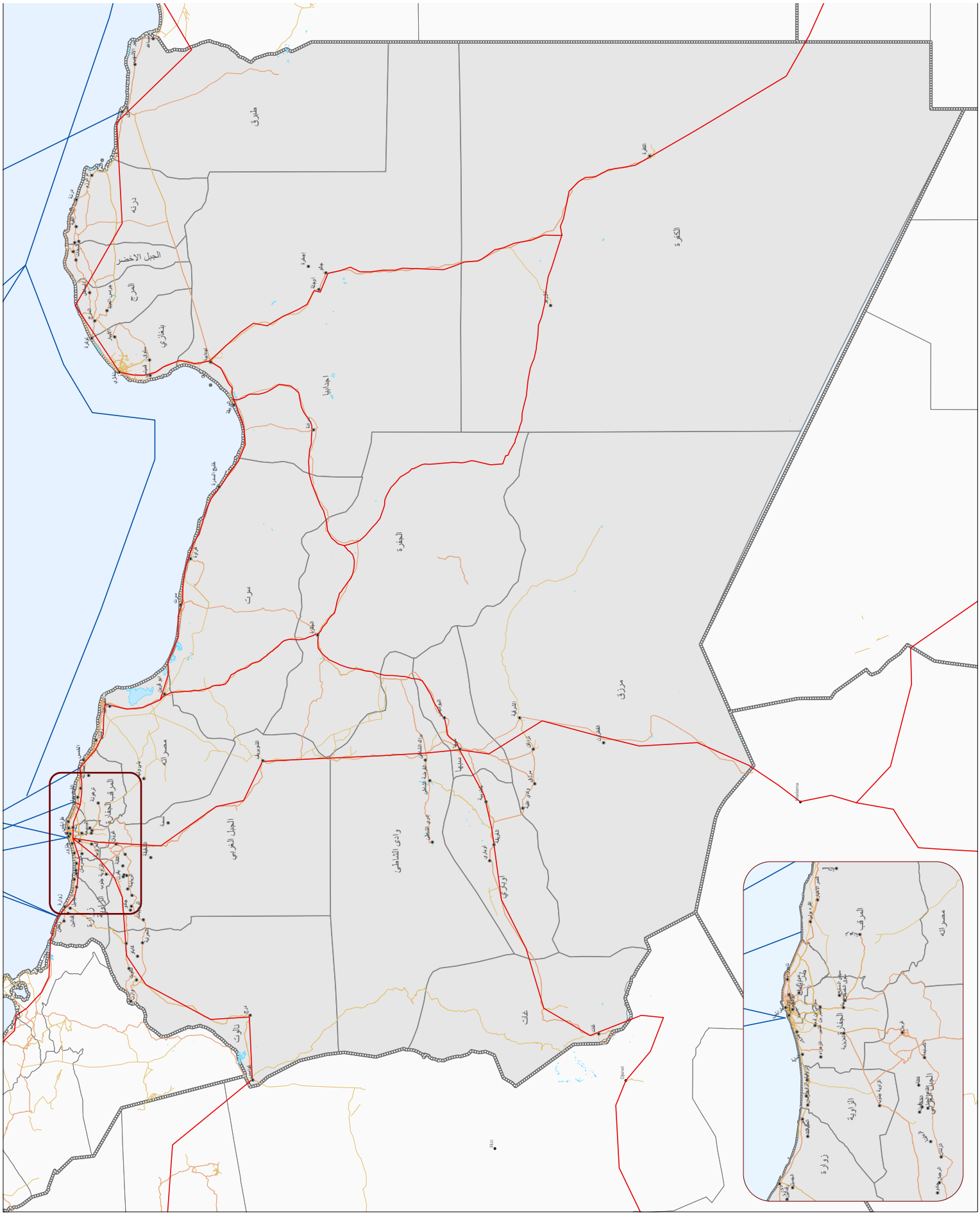

تأسست مصفوفة تتبع النزوح بتمويل من الاتحاد الأوروبي لرصد حركة السكان وتتبعها لغرض مقارنة مجموعات البيانات عن سكان ليبيا وتحليلها ونشرها. وُضعت مصفوفة تتبّع النّزوح لتوفير الدعم للمجتمع الإنساني من خلال تزويده بالبيانات الديمغرافية الأساسية اللازمة لتنسيق التدخلات القائمة على الأدلّة. تضمّ مجموعة تتبّع التنقل الخاصة بالمصفوفة تقارير تحليلية وقاعدة بيانات وخرائط ولوحات تفاعليّة ومواقع متاحة عبر الإنترنت تحتوي على الأعداد والخصائص السكانية والمواقع الأصليّة وأنماط النّزوح والتنقّل إضافة إلى الاحتياجات الأساسية للسّكان المتنقّلين. وللاطلاع على جميع تقارير مصفوفة تتبّع النّزوح ومجموعات البيانات والخرائط الاحصائية والتفاعليّة الرجاء زيارة الموقع التالي

. www.globaldtm.info.libya

مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي

IOM
UN MIGRATION